## في أقوى رد فعل خارجي على «الإخوان»

# «هيومن رايتس» تطالب مؤتمر الحوار برفض شروط فريق الحكم الرشيد

## القانون الدولي يلزم اليمن بإتاحة الحق لمواطنيه في شغل المناصب العليا دون قيود

## الشروط المقترحة لتولي المناصب العليا تمييزية وتعسفية

طالبت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أعضاء مؤتمر الحوار الوطني في اليمن رفض مقترح من شأنه فرض قيود غير ضرورية على الحقوق السياسية للمرشحين المحتملين لتولي المناصب العليا في اشارة منها الى ما قدمه فريق الحكم الرشيد في مؤتمر الحوار الذي وضع بعض اعضائه 15 اشتراطاً للترشح لأي منصب في انتخابات اليمن المقبلة، في 2014م.

وأشارت المنظمة ان هذه الشروط تمثل قيوداً تمييزية وتعسفية على الحقوق، حيث تلزم المرشح لمنصب الرئيس وغيره من المناصب العليا بأن يكون مسلماً، ومن أبوين يمنيين، وغير متزوج من أجنبية، وحاصلاً على شهادة جامعية.

أما اشتراط أن يكون المرشح «مؤهلاً ومشهوداً له بالنزاهة والكفاءة وحسن المعاملة» فهو غامض ويفتح الباب للاستبعاد التعسفي.

ومن البنود الإشكالية أيضاً حظر تولي المناصب فعلياً على جميع أعضاء حكومة الرئيس السابق علي عبد الله صالح دون أية فرصة للطعن على هذا الحظر.

وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «هيومن رايتس ووتش» «يحق لليمنيين التأكد من عدم تولي المسئولين المسيئين من عهد الرئيس السابق لأية مناصب عامة، لكن العملية ينبغي أن تتسم بالإنصاف. وهذه البنود الكاسحة تحرم أشخاصاً من حق الترشح للمناصب دون أي سبيل للطعن على القرارات المتخذة ضدهم».

وأطلقت اليمن مؤتمر الحوار الوطني للجمع بين كافة قطاعات المجتمع اليمني لتحديد اتجاه البلاد في المستقبل، بما في ذلك وضع لبنات دستور جديد وانتخابات وطنية.

وقد بدأ المؤتمر المكون من 565 عضواً أعماله في مارس 2013، وشرع منذ 27 أكتوبر في مناقشة توصيات فريق العمل المعني بالحكم الرشيد. وهناك مرسوم رئاسي يلزم الحكومة وهيئات الدولة بتنفيذ التوصيات النهائية لمؤتمر الحوار الوطني..ويسعى مقترح فريق العمل المعني بالحكم الرشيد تحديداً إلى منع أي شخص يغطيه قانون الحصانة من رئاسة الجمهورية، أو زعامة حزب أو تنظيم سياسي، أو غير ذلك من المناصب السياسية القيادية.

وقالت «هيومن رايتس ووتش» إن مواطني البلدان التي تكافح لبناء مجتمعات ديمقراطية لديهم مخاوف مشروعة من تقويض هذه الجهود.

غير أنه لا يجوز لهذه القيود أن تميز على أساس الوضع المحمي، من قبيل الأصل العائلي أو الديانة.

وينبغي لأية قيود مفروضة أن تكون ضرورية لهدف حماية الديمقراطية، وتجنب الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة، استناداً إلى معايير واضحة يحددها القانون. وذكر أن القانون الدولي يلزم اليمن بأن يتيح لكافة مواطنيه الحق في شغل المناصب السياسية دون تمييز على أساس الانتماء السياسي. وكدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يتعين على اليمن أن يوفر لمواطنيه فرصاً متساوية للمشاركة في الحياة السياسية، دون تمييز أو «قيود غير معقولة». وتسعى المعايير الدولية إلى الحد من الممارسة المعروفة بـ «التطهير»، أو فرض القيود على المشاركة السياسية لبعض الأشخاص بسبب مشاركتهم السابقة في حكومات مسيئة.

وقد قررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي الهيئة المكونة من خبراء مستقلين والتي تقيّم امتثال الدول للعهد الدولي، في تفسيرها للمادة 25 من العهد، قررت أن «أية شروط تنطبق على ممارسة الحقوق المكفولة بموجب المادة 25 ينبغي أن تستند على معايير موضوعية ومعقولة». وأضافت أن «الأشخاص المؤهلين بخلاف ذلك للترشح للانتخابات لا ينبغي استبعادهم باشتراطات غير معقولة أو تمييزية من قبيل التعليم أو محل الإقامة أو الأصل العائلي، أو بسبب انتمائهم السياسي».

وقال جو ستورك: «تنتهك العديد من الشروط المقترحة الحق الأساسي للمواطنين اليمنيين في الترشح للمناصب العامة. واشتراط مؤهلات عادلة ومعقولة في المرشحين سيساهم في جعل الانتخابات المقبلة علامة فارقة بالنسبة للديمقراطية في اليمن».

# بوادر لاتفاق على إنهاء أعمال العنف

# دمـاج جرح الوطـن النازف

*تشارف المواجهات الدامية الدائرة مابين الحوثيين من جهة وبين السلفيين من جهة اخرى على دخول شهرها الثاني في محافظة صعدة والتي اندلعت في منطقة دماج لتشمل اكثر من منطقة في صعدة كمنطقة كتاف والمسادير وغيرها وترجع أسباب المواجهات وغيرها كما تشير بعض المصادر الى ان الحوثيين خلال مواجهاتهم مع ابناء الاحمر في منطقة العصيمات بحاشد وفي محافظة اب كان السلفيون مشاركين بقوة فيها الى جانب الاطراف المعادية للحوثيين وهو ما أثار غضبهم فيما ترجح بعض المصادر الى ان الاسباب الحقيقية للمواجهات تعود الى سعي الطرفين الى التوسع العسكري...*

فالسلفيون في دماج حرصوا على التسلح وتحصين مواقعهم بشكل كبير.. مما أقلق الحوثيين مع مرور الوقت اضافة الى التحريض المستمر من قبل كل طرف ضد الآخر في جميع مناطق اليمن خلال العامين المنصرمين..

### اللجان بين الفشل والنجاح

وصلت اللجان الرئاسية والبرلمانية المشكلة الى منطقة دماج وبعدها دخل الصليب الاحمر في ظل استمرار الاشتباكات بين الطرفين لتعود في نفس الوقت الى مدينة صعدة لتطالب الطرفين من جديد بوقف المواجهات ابتداءً من صباح الاثنين 19 نوفمبر مع اصرارها النزول لمسح المناطق التي أقر انتشار المراقبين فيها حول دماج ومع إجراء اللجان الرئاسية والنيابية لاتصالات مكثفة مع الطرفين.

خصوصاً بعد التصعيد الأخير واشتعال المواجهات بكل مناطق التماس وصلت اللجان الرئاسية والبرلمانية الى دماج لنشر المراقبين بالتزامن مع اصدار السلفيين لبيان يدعو الجميع الى نصرتهم..

اللجان الرئاسية والبرلمانية أعلنت بعد دخولها دماج يوم 21نوفمبر بأنها على وشك الانتهاء من عقد اتفاق مبدئي لوقف اطلاق النار.. وفعلاً حاولت اللجان البدء في نشر المراقبين في أول نقطة تماس بين الطرفين لكنهم تعرضوا للطرد من تلك النقطة - ورغم هذا واصلت اللجان نشر قوات من الشرطة العسكرية والجيش بالنقاط الاخرى بعد الاتفاق المبدئي بين الطرفين على إيقاف المواجهات وإعلان الهدنة لمدة 24 ساعة وفي نفس وقت انتشار أعضاء لجان المراقبة تعرض الفريق لانفجار لغم مما ادى الى اصابة عدد من اعضاء لجان المراقبة ومقتل اثنين ومع انسحاب بعض الجنود المشاركين في لجان المراقبة.. وعودتهم الى مدينة صعدة..

عادت لجان الوساطة مجددًا الى دماج وعقدت اجتماعاً مع كبار السلفيين من أجل الاتفاق النهائي على وقف اطلاق النار بعد إعلان الاتفاق المبدئي على ايقاف المواجهات لمدة 24ساعة على الرغم من المناوشات البسيطة بين الطرفين الا ان الهدنة لاتزال مستمرة..

### إشراك مشائخ القبائل

مع إعلان مصدر في اللجان المكلفة بوقف اطلاق النار قوله: «نعمل على استمرار تنفيذ الهدنة خلال 48 ساعة المتفق عليها منذ أمس.. هناك سيتم كمرحلة ثانية بعد ذلك تعزيز قوات الجيش من المراقبين واستكمال نشرهم في جميع نقاط التماس حول دماج - لأن هناك قصفاً عنيفاً جداً على جميع الخطوط الامامية للاشتباكات».

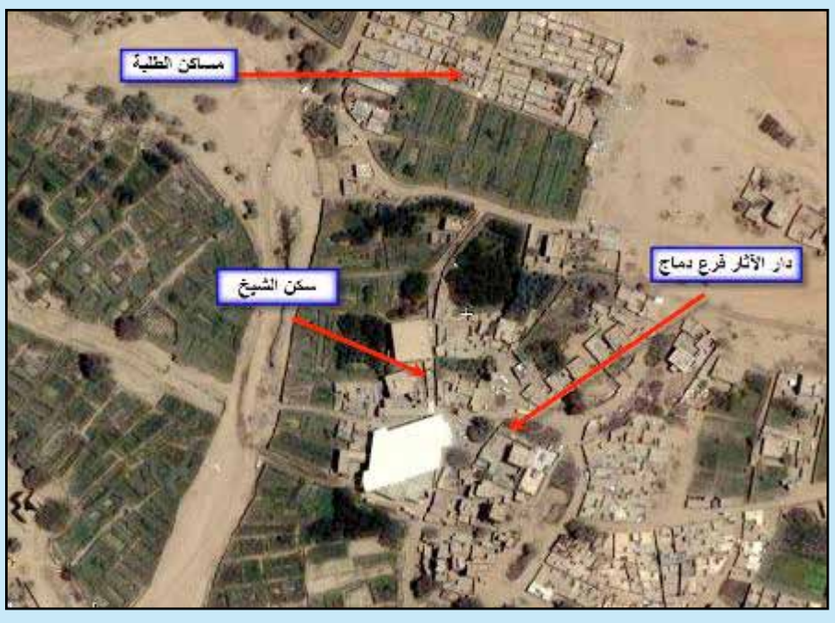


تستمر المواجهات الأشد والاعنف في منطقة كتاف إحدى المديريات التابعة لصعدة وصل قتلاها في يوم الاحد 24 نوفمبر الى ما يقارب الخمسين قتيلاً من الطرفين اضافة الى اشتباكات متقطعة بمنطقة حرض على مدار الاسبوع وللمرة الثالثة تصل عناصر الحوثيين الى الرصيفة مع مواجهات عنيفة وشديدة مع عناصر السلفيين.

ومع انتهاء الهدنة المتفق عليها والتي حددت بـ 24ساعة حتى يتم التوصل الى اتفاق نهائي لإيقاف المواجهات تعود الحرب مجدداً بين الطرفين باستخدام الكاتيوشا والغراد مع وصول تعزيزات قبلية الى منطقة كتاف صرح الحوثيون بعدها أنهم دمروا هذه القافلة.ومع استمرار واشتداد المواجهات في منطقة حرض وكتاف الى جانب وصول التعزيزات القبلية للطرفين وتزامناً مع كل ذلك تستمر جهود اللجان الرئاسية والنيابية للتوصل الى اتفاق وقد بدأت تلوح في الأفق بوادر اتفاق نهائي على نشر المراقبين في جميع نقاط التماس حول دماج..

الى ذلك اصدر شيخ السلفيين الحجوري بياناً يقول فيه إن الاتفاق مع الحوثيين يجب أن يكون شاملاً بينهم ومعهم القبائل التي جاءت تناصرهم وبين الحوثيين لكي يتم اخماد كل اسباب الاقتتال ولايعود مرة اخرى.

اعلان الشيخ الحجوري بمشاركة القبائل التي جاءت لمناصرة السلفيين في أية اتفاقية هدنة او صلح قد تحدث ما بينهم وبين الحوثيين اما الى صلح قد يشمل ليس فقط السلفيين وإنما مع القبائل المختلفة مع الحوثيين ويكون صلحاً عاماً.. وهناك من يرى أن هذا الاشتراط يراد منه إفشال كل الجهود حيث أن مطالب واشتراطات كهذه قد تدفع بالحوثيين الى رفضها لتستمر المواجهات المؤسفة بين الطرفين.